حاليا السيطرة على ١٩ فى المائة من النقابات العمالية ٠

٥ ـ **الاتحادات الطلابية والتعليمية : برزت** الاتحادات الطلابية والنقابات التى تضم رجال التعليم كقوة سياسية منذ أوائل عام ١٩٦٨ للمطالبة بتعديل النظم التعليمية التقليدية ، وتخصيص طاقات أكبر للبحث العلمى ٠ وتحت تاثير مجموعات من الاساتذة ذوى الاراء التقدمية والشباب اليسارى استطاع « **الاتحاد الوطنى للطلبة الفرنسيين** » V.N.E.F. ، وبعض النقابات التعليمية وخاصة « النقابة الوطنية للتعليم العالى » S.N.E.P. أن يقوموا بمظاهرات عاصفة واحتلال الكليات لدفع الحكومة الى الاستجابة لمطالبهم فى تعديل النظام الجامعى واشراك الطلبة فى ادارة الكليات ٠

وأخذت الاحداث مظهرا ثوريا عندما اقتحمت **قوات الامن الحرم الجامعي : وانتقل التظاهر والاعتصام الى المصانع نتيجة جهود** « **مجموعات العمل المشترك بين العمال والطلبة** » . ولاشك فى أن الحوادث العنيفة التى تميز بها شهر مايو سنة ١٩٦٨ قد هزت بشدة النظام الديجولى ، ولكن الصدمة التى أحدثتها أدت الى تنبيه اليمين والوسط الى الحالة الثورية الكامنة بحيث نسوا خلافاتهم الاخرى واستطاعت الديجولية أن تخرج من الانتخابات العامة بانتصار كبير ٠ وقد فجرت الازمة ، من ناحية أخرى مشكلة « **اليسار الفرنسى التقليدى** » وحالة التفكك الذى يعانيه بحيث صار مهددا بان تجرفه التطورات اذا لم يستطع أن يجمع صفوفه وينفتح لتفهم الحقائق الجديدة والتحديات التى يمثلها جيل ثائر على الاوضاع السائدة فى المجتمع الرأسمالى « الفرنسى » وحتى يتحقق ذلك فان اليمين والوسط سيستمران فى حكم فرنسا وتطوير الديجولية بعد ديجول كى تصبح اكثر استجابة لمتطلبات « **الحزب الامريكى** »و « **الحزب الاوربى** » اللذان يختفيان وراء مسميات اخرى مضللة ابتداء من « **الجمهوريين المستقلين** » برئاسة جسكار ديستان الى « **الشعبية الفرنسية للدولة الاشتراكية** » تحت زعامة جى موليه وجاستون ديفير ٠

د٠ عفاف مراد

الاقتصـــــاد الفـــرنسى فى ظل الجمهورية الخامسـة

السياسة والايديولوجية

لم يكن ديجول ، كما يظن البعض عندنا ، مصلحا اجتماعيا يبغى احداث تغيير فى البنيان الرأسمالى لفرنسا ٠ وأفكاره عن « المشاركة بين رأس المال والعمل » غامضة تستعصى على كل تحديد . والسنوات الاحدى عشرة التى أمضاها فى الحكم لم تشهد أى محاولة لاخراج تلك الافكار الى حيز التنفيذ ٠ والواقع أن الرجل كان نتاجا صادقا لبيئته وأسرته والجو الفكرى الذى ترعرع فيه حين بنت الاحتكارية الفرنسية فى ظل الجمهورية الثالثة « **عظمة فرنسا** » التى كثيرا ماكان يتحدث عنها الجنرال : قوة مالية كبرى كانت تقرض معظم الدول ، وصناعة نجحت فى ترجمة مايتفتق عنه العلم الى منتجات رائدة (مثل صناعة السيارات ، والطائرات والسينما فى مستهل القرن الحالى) ، وجيش كبير حديث التسليح حسن التدريب عموده الفقرى ضباط يتوارثون العسكرية أبا عن جد ، ومعها قدر كبير من الثقافة الادبية والعلمية ، وامبراطورية واسعة ، وكلمة مسموعة فى الشئون الدولية ٠ ولذلك كان من الطبيعى أن يتبنى « سياسة اقتصادية» جديدة ، ولم يكن

منتظرا أن يحمل « ايديولوجية اقتصادية » جديدة .

ملامح أساسية

وقد كانت السياسة الاقتصادية للجمهورية الخامسة محصلة لدروس مستفادة من حياة الجمهورية الرابعة من ناحية ، وللاراء والمقترحات التى افضت اليها دراسات الخبراء والفنيين من ناحية اخرى . وكان هدفها العام واضحا : ان يسترد الاقتصاد الراسمالى الفرنسى مكانته المرموقة بين الدول الراسمالية الكبرى . وكان لتلك السياسة معالم أساسية نلخصها فيما يلى :

١ ـ من الاستعمار القديم الى الاستعمار الجديد : لقد قال **منديس فرانس** فى سنة ١٩٥٤ وهو يبرر قبول الانسحاب من الهند الصينية ان حرب فرنسا ضد فيتنام التى استمرت تسع سنوات قد كلفت فرنسا أكثر من كل المعونات التى حصلت عليها من **مشروع مارشال** . وكانت النتيجة الوحيدة لتلك الحرب هى استحالة النصر وتقلص فرص تحقيق الربح أمام الراسمالية الفرنسية ، وخضوع باريس المتزايد ازاء واشنطون نظرا لاعتمادها على المعونة الامريكية .

وفى نفس الفترة كانت المانيا الغربية تحقق « معجزتها » . ولم تكن أسباب تلك المعجزة بخافية على الخبراء . فقد استخدمت المانيا الغربية الاموال الامريكية فى بناء احدث مصانع فى العالم ، ولم تتحمل حتى سنة ١٩٥٥ أى أعباء عسكرية اذ لم يكن لديها قوات مسلحة . ولكن فرنسا ماكادت تخرج من حرب فيتنام حتى تورطت فى حرب الجزائر التى استمرت سبع سنوات أخرى . وقد حاول ديجول خلال سنوات أربع ان يكسب الحرب ضد الثورة الجزائرية ، ولكن النصر العسكرى تضاءلت فرصه يوما بعد يوم ، والاعباء المالية ظلت تتزايد ، فى حين خلقت **هستريا « الجزائر فرنسية »** جواموائيا للمغامرات فحاول عدد من الجنرالات الاستيلاء على السلطة ابتداء من الجزائر ، كما استولى فرانكو قديما عليها ابتداء من منطقة الريف المغربية التى كانت خاضعة لاسبانيا . وكانت خبرة ديجول وقدرته كافية لان يستفيد من الدرس الى أبعد مدى فهيأ الفرص لاستقلال كل مستعمرات فرنسا الافريقية وساعد على أن تستقر فى الحكم فيها قيادات معروفة بماضيها الوطنى ، ولكنها « تعترف بجميل الجنرال » وتحرص على استمرار العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية الوثيقة مع فرنسا . وكان التخلص من حروب المستعمرات واعبائها بمثابة دفعة كبرى للاقتصاد الفرنسى ، وساعد على جنى ثمارها أساليب الاستعمار الجديد .

٢ ـ صناعة حديثة : لقد تراجعت الصناعة الفرنسية حتى أواسط الخمسينات فى داخل ركب الراسمالية العالمية ، فالحرب العالمية الثانية قد حملت اليها التخريب والاستنزاف على يد الالمان ، فضلا عن حرمانها من الاستثمارات الجديدة ومن الاختراعات التى ظهرت خلالها سنى القتال . وفترة المد الديموقراطى التى اعقبت تحرير فرنسا أشاعت الذعر فى نفوس الرأسماليين الفرنسيين فهربوا كثيرا من رؤوس أموالهم الى الخارج ، وجمدوا بعضها فى استثمار غير منتج مثل الجواهر واللوحات الفنية .. الخ .

وانشغال حكومات الجمهورية الرابعة بالحروب الاستعمارية واعتمادها على المعونات الامريكية جعلاها تهمل تطوير الصناعة المحلية . والطابع العائلى لكثير من الشركات الصناعيه جعل مراكز القيادة فيها فى احوال كثيرة بيد أبناء الاسرة ، حارما اياها من الخبرات الفنية والادارية والروح الوثابة التى تتميز بها فئة المديرين المحترفين ، والتى استفادت منها الاحتكارات الامريكيه على نطاق واسع . وكان اهم مظهر لذلك كله هبوط انتاجية الصناعة الفرنسية لا بالمقارنة بامريكا فحسب ، بل بالمقارنة بالمانيا الغربية واحيانا بايطاليا او بلجيكا . وآثر كثير من العناصر الاحتكارية الفرنسية الارتباط بالاحتكارات الامريكية ، فى حين سعى بعضهم للتداخل مع الاحتكارات الالمانية او الايطالية فى اطار السوق المشتركة التى تم توقيع اتفاقيتها قبل وصول ديجول الى السلطة .

وقد عمل ديجول على تغيير هذه الاوضاع تغييرا كبيرا ، معتمدا على الخبراء الفنيين ، او على **التكنوقراطيين** كما يقولون فى فرنسا . وكان على الدولة فى ظل السياسة الجديدة ، أن تمول من الاموال العامة كل ماتعجز الشركات عن توفيره لنفسها ابتداء من دراسة التطور الاقتصادى المحتمل والتخطيط له ، الى توفير الطاقة المحركة والتمويل المصرفى من القطاع العام بابخس الاسعار ، الى الانفاق على البحوث الفنية ، الى الاعفاء من الضرائب فى المشروعات الرائدة ، الى محاباة الشركات التى تستجيب لتوجيهات الحكومة فى عقود التوريد الحكومية .. الخ . وانتجت هذه

السياسة ثمارا طيبة فى عدد من الصناعات الاساسية فى مقدمتها صناعة الطائرات الحربية والمدنية [الميستير والميراج والهليوكوبتر « الويت» وطائرة الركاب «كونكورد» التى تحطم حائط الصوت) وفى البترول والبتروكيماويات ، وفى صناعة الاليكترونيات ·· الخ ·

٣ ــ **زراعة رأسمالية** ، واتجهت السياسة الاقتصادية فى الريف نحو تصفية وضع الفلاح الصغير بأساليب انتاجه الحافظة ، والملكية الكبيرة غير المشتغلة بالزراعة ، بحيث يسود الريف الفرنسى نموذج « الزارع الرأسمالى » السائد فى الولايات المتحدة · أما بالنسبة لملكيات « الغائبين » الكبيرة ، فقد تدخل القانون ليضمن عقود ايجار طويله المدى (٩ سنوات) ، وليشجع البيع للشركات الزراعية أو شركات الصناعات الغذائيه وللمزارعين · وصدر عدد كبير من التشريعات لتسهيل هجر عدد كبير من صغار الفلاحين للزراعة ليشتغلوا عمالا صناعيين بحيث زاد باستمرار حجم المزارع الصغرى ، وكذلك قدمت الحكومة كل انواع التسهيلات لاصحاب تلك المزارع ليتجمعوا فى تعاونيات ذات طابع رأسمالى واضح ·

٤ ــ **تركز احتكارى متزايد** : ولم يكن هذا التطور كله متصورا ، فى اطار اقتصاد رأسمالى بدون تركز احتكارى متزايد · ولكن حكومات ديجول المتعاقبة لم تقنع بمباركة ذلك التركز ، بل دفعت اليه دفعا ، استخدمت فى سبيل تحقيقه كل أساليب الضغط والاغراء · لقد كان شعار الرأسمالية الفرنسية فى النصف الاول من القرن الماضى كلمة قالها **جيزو** رئيس وزراء **لوى فيليب** : « عليكم بالاثراء » · أما الشعار الذى ساد فى ظل الجمهورية الخامسة فقد اصبح بتكوين شركات ضخمة » تحتمل المقارنة « عليكم بتكوين شركات ضخمة » تحتمل المقارنة خمسمائة شركة فى العالم التى تنشرها بالشركات العالمية وتظهر فى المقارنة السنوية لاكبر مجلة « **فورشن** » الامريكية ...

وبالفعل امتدت حركة الاندماج فى كل فروع الاقتصاد الفرنسى : البنوك ، الصلب ، السيارات ، الكيماويات ، البترول ··· الخ · وضرب القطاع العام المثل الرائد بمصانع رينو وبالبنوك المؤممه التى تم دمجها · ولم تتردد الحكومة فى اشراك القطاع العام مع القطاع الخاص فى بناء احتكار قوى . واشهر مثل على ذلك « عقد المشاركة» بين مصانع رينو للسيارات المؤممة ومصانع بيجو المملوكة للقطاع الخاص · وانشبت الاحتكارية أظافرها فى الريف عن طريق شركات الصناعات الغذائية الضخمة التى تسيطر كل منها ، عن طريق التعاقد ، على منطقة بأثرها تحدد فيها نوع المنتجات وكمياتها واسعارها وتترك عبء المخاطرة على عاتق المزارع الرأسمالى ··

٥ ــ **الموقف من رأس المال الامريكى** : ولم يكن التركز الاحتكارى فى فرنسا ظاهرة فرنسية خالصة : فبالرغم من سياسة ديجول القومية لم يعارض الجنرال التزاوج بين رووس الاموال فى اطار السوق الاوروبية المشتركة · فهذا التزاوج هو الذى جعل وجود تلك السوق ممكنا · ولكنه أيضا لم يعارض غزو الاحتكارات الامريكية للشركات الفرنسية الكبرى ، حيث نجح الامريكيون فى ارساء أقدامهم فى عدد كبير من الصناعات : **جودريتش** فى صناعة اطارات السيارات ، **كريزلر** فى صناعة السيارات ، **جنرال موتورز وهوفر** فى صناعة الثلاجات والغسالات وغيرها من الادوات الكهربائية المنزلية ، **فيرجسون** فى صناعة الجرارات ، **جنرال فودز** فى الصناعات الغذائية ··· الخ · وحتى حين عارض ديجول النفوذ الاجنبى على صناعات أساسية فى نظره لم تحل معارضته دون سقوط « سيمكا » فى يد **كريزلر** ، ولا فيات فى يد **ستروين** ، ولا مصانع سيدر فى يد **جماعة البارون اميان** ، ولا شركة « بول » للصناعات الاليكترونيه فى يد جنرال **الكتريك الامريكية** · فقوانين الاقتصاد الرأسمالى تضع حدا لسلطة الدولة · وهى تؤكد باستمرار الطابع اللا قومى للاحتكارات العالمية ·

٦ ــ **مركز الفرنك** : وهكذا كان الميدان الذى اختاره ديجول للصراع الاقتصادى ضد الولايات المتحدة هو الميدان النقدى · فمن المعروف أن النظام النقدى العالمى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية يرتكز على الدولار الامريكى وليس على الذهب · وكان هذا الوضع فى البداية يستند الى تركز أربعة أخماس ذهب العالم فى واشنطون من ناحية والى وضع أمريكا كدائن لمعظم الدول مما جعل الدولار أصعب العملات · وقد استهدفت سياسة ديجول الاقتصادية زيادة الصادرات على نطاق واسع مما أدى الى أن يحقق حساب المدفوعات الفرنسى فائضا مطردا لعدة سنوات · وهكذا زاد رصيد فرنسا من الدولارات من ٥٤٤ مليونا فى ١٩٥٨ [سنة تولى ديجول الحكم] الى ١٦٧٠ مليونا سنة ١٩٦٤ . وفى الوقت ذاته عمل بنك فرنسا على تحويل كميات متزايدة من احتياطياته من دولارات الى ذهب · وهكذا ارتفع رصيد فرنسا الذهبى فى نفس الفترة من ٧٥٠ مليون دولار الى حوالى ٤٠٠٠ مليون · وكان لهذه العملية (التى طبقتها دول أخرى مثل ألمانيا الغربية) نتائج سيئة بالنسبة للدولار · فكل الذهب الذى حصلت عليه فرنسا وغيرها سحب من

رصيد الولايات المتحدة الذى انخفض بنسبة ٥٠٪ فى أقل من عشرين سنة . ومن ناحية أخرى كان الطلب على الذهب يعنى الزيادة فى عرض الدولار فى وقت تزايد فيه العجز فى ميزان المدفوعات الامريكى ، وهكذا بدأ سعر الدولار يهتز . ومن ناحية ثالثة أعلنت فرنسا أن النظام النقدى العالمى يجب أن يستند الى الذهب .

سحب تتجمع

ولكن ما أنجزته سياسة ديجول الاقتصادية من نجاح بدأت آثاره **تستنفد** خلال السنوات الثلاث الاخيرة . وظهرت فى سماء الاقتصاد الفرنسى سحب أخذت تتجمع شيئا فشيئا منذرة بانتها فترة الرواج والرخاء . وكان من أبرز ماظهر من مصاعب الامور التالية :

١ ـ **عبء التسليح الذرى :** لقد أصر ديجول على أن يكون لفرنسا قوة ضاربة نووية ، فى نفس الوقت الذى تخلت فيه بريطانيا ـ رغم سبقها تاريخيا ـ عن أن تكون دولة نووية مستقلة . ولاشك أن لتفكيره العسكرى أثر فى هذا الموقف ، فهو كجنرال لايتصور أن تكون فرنسا دولة كبرى مالم تكن عضوا فى النادى النووى . ولكن نفقات التسلح الذرى باهظة لايتحملها الاقتصاد الفرنسى بسهولة . وقد استوعبت جزءا كبيرا مما وفرته لفرنسا سياسة تصفية الحروب الاستعمارية . وقد اضطر ديجول فى النهاية الى التراجع على أثر أزمة الفرنك فى نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، فألغى من الميزانية قسما ضخما من اعتمادات القوة الضاربة النووية .

٢ ـ **الانكماش الاقتصادى :** وكانت سياسة تثبيت سعر الفرنك ودعم مركزه تقتضى الحرص على عدم التوسع فى الانفاق الحكومى ، وفى منح القروض للشركات والافراد خشية أن يؤدى ذلك الى التضخم وارتفاع الاسعار ، وبالتالى تقلص الصادرات وزيادة الواردات وظهور العجز فى ميزان المدفوعات . ولكن الاقتصاد الرأسمالى المعاصر محتاج بصفة دورية الى جرعة من التضخم لتنشيط المعاملات . ولما امتنعت الحكومة عن اعطاء تلك الجرعة تقلص النشاط الاقتصادى وهبط معدل النمو وزادت البطالة . وقد غير ديجول سنة ١٩٦٦ وزير ماليته « المحافظ » وأحل محله رئيس وزرائه الاسبق **دوبريه** الذى سمح بقسط من التوسع النقدى . وسرعان ما ارتفعت الاسعار ، ثم أخذ أثر الارتفاع ينعكس على التجارة الخارجية .

٣ ـ **عدم الاستقرار الاجتماعى :** وكانت الطبقة العاملة فى هذه الاثناء تحس بأنها تحملت وحدها عبء السياسة الاقتصادية الديجولية . فبينما تضاعفت أرباح الاحتكارات الكبرى ، انخفضت القوة الشرائية للسواد الاعظم من العمال . واذا كان التوسع فى الانتاج قد أتاح السلع الاستهلاكية المعمرة لبعض فئات العمال ، فان أغلبيتهم الساحقة كانت تشكو تدهور مستوى معيشتها فى وسط مجتمع أصبح شعاره أنه « **مجتمع استهلاك** » وفى الوقت ذاته أدرك الحرفيون والتجار وصغار الرأسماليين أن « التكنوقراطيين » المحيطين بديجول يرون فيهم عقبات فى سبيل التقدم . وأن الحكومة لا تبذل جهدا يذكر لمساعدتهم ، بل تستهدف على العكس تصفية نشاطهم لصالح الانتاج الكبير

٤ ـ **أزمة الفرنك :** وهكذا أخذ البنيان الاقتصادى الذى أقامه ديجول فى سنوات يهتز من أساسه ، وأصبح مهددا بالانهيار . وبعد ثمانية شهور من أزمة الدولار (مارس ١٩٦٨) التى كان يبدو فيها ديجول فى مركز من يتحكم فى مصير العملة الامريكية ، تفجرت أزمة الفرنك وتبخرقى أيام قليلة من نوفمبر الماضى قرابة نصف الرصيد النقدى الفرنسى . وأصبحت باريس ، بعد لندن وواشنطون تجرى وراء المسئولين فى الدول الصناعية الكبرى والمؤسسات النقدية والمالية الدولية طالبة انقاذ الفرنك ..

لقد كان تصويت الفرنسيين بأغلبية ضخمة لصالح أنصار ديجول فى الانتخابات التى دعا اليها الجنرال الشيخ فى آخر يونية ١٩٦٨ أمرا مذهلا . وظن الكثيرون أن ديجول استمد قدرة جديدة ستمكنه من التغلب على المصاعب السياسية والاقتصادية والاجتماعية . مهمة تجديد شباب الرأسمالية أكبر من عزيمة أقوى الرجال عزيمة ، لانها فى جوهرها تحد لاتجاه التاريخ .

د. اسماعيل صبرى عبد الله